البيان

٦/١٨

احمد عمرابي

خط مباشر .. رايس والاستيطان

رايس

الكاتبان الإسرائيليان يوري أفنيري وجدعون ليفي لم يفشيا سراً عندما قال كل منهما في سياق مقالة صحافية إن مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يجري تمويلها من الخزينة الأميركية. فالمعلومة باتت متداولة في الأوساط السياسية الأميركية والإسرائيلية على حد سواء. ومع ذلك فقد أحسن هذان الكاتبان صنعا من صالونات النقاش السياسي إلى رحاب الصحافة.

وإذا كان من المفترض ان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن في مقدمة من يعلمون هذه الحقيقة فكيف يتعامل مع السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية خلال جولاتها المتكررة في المنطقة، وكأن الولايات المتحدة هي حقاً ؟الوسيط الحيادي النزيه؟ بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. بينما هي الطرف الذي يتولى تمويل المشاريع الإسرائيلية التي من شأنها سلب الأراضي الفلسطينية؟

الحكومة الإسرائيلية استبقت الجولة الأخيرة للوزيرة الأميركية بإعلان مشروع استيطاني جديد لبناء ١٣٠٠ مسكن إضافي في القدس الشرقية. وابتداء فإن توقيت الإعلان نفسه غريب ومريب. ذلك أن إصداره عشية وصول رايس يشي وكأن واشنطن لا تعترض عليه. لكن ما جرى بعد ذلك كان أسوأ، فعوضا عن استنكار المشروع الاستيطاني الجديد وإدانته فإن رايس أعلنت بعد وصولها أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية (لن تؤثر) على المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لدولة فلسطينية وحدودها النهائية.

ولا ندري لماذا قبلت السلطة الفلسطينية ضمنيا بهذا التدليس الأميركي الفاضح.. إذ كيف لا يؤثر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي على إمكانية قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية بينما الهدف الأكبر منه هو منع قيام مثل هذه الدولة عن طريق الاستيلاء على الأراضي التي من المفترض أن تقام عليها.

هنا يتجلى لنا مغزى المثل الانجليزي إضافة إساءة إلى أذى، والإساءة في هذه الحالة تتمثل في الاستخفاف والاستهزاء الأميركي بالعقل الفلسطيني.. وبقضية الشعب الفلسطيني. هذا بدوره يقودنا إلى الهدف الأميركي من جولات رايس المتكررة.

فهو ليس سوى تمرين في فن العلاقات العامة باتخاذ دفع عملية السلام كعنوان خداعي بقصد تمكين الإسرائيليين من كسب الوقت حتى يستكملوا مشروعات الاستيطان في أراضي الضفة وبناء الجدار الفاصل وتهويد القدس.

مع ذلك تتقدم السلطة الفلسطينية بالشكر إلى الوزيرة رايس على استمرار المساعي الأميركية للوصول إلى اتفاق شامل بيننا وبين الإسرائيليين قبل نهاية العام الجاري.ذهب السلطة الفلسطينية أبعد من ذلك فتطلب من رايس ؟مساعدتنا على أن تفي دولة إسرائيل بالتزاماتها تجاه الاستيطان.

وسنرى رايس تعود في جولة تالية تتزامن مع إعلان إسرائيلي لتنفيذ خطة استيطانية جديدة.

الأهالي

٦ / ١٨

د. جوده عبدالخالق

من أم رمضان إلى الرئيس مبارك

أم رمضان.. بائعة خضار رقيقة الحال تجلس بفرشتها في سوق فايد، هي لم تتجاوز الأربعين عاما بكثير، ومع ذلك فقد رسم الزمن علي وجهها المكدود تضاريس قرن كامل، كما أكسبتها المعاناة الطويلة حكمة مدهشة.

صحيح أنها أمية، صحيح أنها من النازحين من الصعيد إلي منطقة القنال هربا من كرب الأحوال، صحيح أن (فرشتها) في السوق المكتظ بالباعة هي كل ما تملك من متاع الحياة الدنيا، إلا أنها تجلس هناك في ثقة واعتزاز، بابتسامة رضا تريح بعض بصمات الزمن والمعاناة عن وجهها فيبدو صبوحا، قلت لنفسي: هل تعرف أم رمضان قول الشاعر ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!.

جاءت زبونة تسأل عن الأسعار الباهية بخمسة جنيه، والطماطم بثلاثة، والملوخية باثنين، والبطاطس باربعة، أجابت أم رمضان، لكنها أرادت تخفيف صدمة الغلاء عن زبونتها فأضافت: وأنا بجنيه ونص! يا إلهي، أليس هذا هو أبلغ رد علي مدعي الإصلاح وكهنة الأسواق وحملة المباخر والأبواق، إنها رسالة بليغة من حفيدة الفلاح الفصيح إلى الحزب والحكومة والرئيس الذي خرج علينا بلا مقدمات ليعلق أن مشكلة السكان أكبر خطر علي أمننا القومي، يعني لا إسرائيل ولا الصليبيون ولا الهكسوس: الشعب المصري هو أكبر خطر علي أمن مصر القومي!.

بعد أكثر من ربع قرن على حكم الرئيس مبارك، بإرادة منفردة أصبح لبني آدم في مصر أرخص من الطماطم، وهان المصريون علي رئيسهم فهانوا علي الآخرين، هانوا على إسرائيل التي تحصدهم برصاص القناصة وهم يمشون علي تراب الوطن، وهانوا علي أمريكا التي تقتلهم بمدافع سفنها الحربية وهي تعبر قناة السويس، ولذلك ليس مقبولا من الرئيس أن يخرج علينا الآن ليقول إن مشكلة السكان هي أم المشاكل، وماذا عن الفساد الذي يزكم الأنوف وأين ذهبت موارد مصر من البترول وقناة السويس والخصخصة والمعونات؟

سيادة الرئيس، إني أدعوكم مخلصا إلي أن نتأمل كلام أم رمضان، هي تقول الإنسان أصبح أرخص من الطماطم ومن الحيوان وأدعوك إلى أنت تسأل نفسك ومستشاريك وخبراءك: ما الذي أوصلنا إلي هذه الحالة؟ بالتأكيد ليس السبب هو زيادة السكان، بدليل أنكم تؤكدون أن معدل النمو الاقتصادي ٧٪، فإذا كان معدل نمو السكان ٩,١٪ فقط، يعني أقل من ثلث معدل النمو الاقتصادي، فكيف تكون الزيادة السكانية هي المشكلة؟ إن المشكلة يا سيادة الرئيس هي كما علمنا جدنا سيد درويش أن خير بلدنا ماهوش في إيدنا يبقي تلوم علينا إزاي يا سيدنا؟.

حكمة اليوم:

بعد ٢٧ عاما من حكم مبارك أصبح البني آدم أرخص من الطماطم.

اللواء
يومية سياسية عربية

٦/ ١٨

د. عامر مشموشي

إستئثار

مهما أطالت المعارضة في عمر الأزمة الوزارية، ومهما ابتدعت مخيلتها الواسعة من عراقيل في وجه الرئيس المكلّف وحتى في وجه رئيس الجمهورية كما تدل عليه الوقائع، ومهما حاولت التلطي وراء مطالب حليفها العماد ميشال عون وادعاءاته الوهمية في الحفاظ على حقوق المسيحيين أحياناً، وفي القفز على اتفاق الدوحة الذي أعطى رئيس الجمهورية حصة ثلاثة وزراء مسيحيين في حكومة الوحدة الوطنية، فبالنتيجة سوف تشكّل هذه الحكومة وسيبقى الرئيس فؤاد السنيورة رئيساً شاؤوا ذلك أم لم يشاؤوا، لأن هناك ضوابط إقليمية ودولية تحمي اتفاق الدوحة وترعى تنفيذه بكل بنوده، بحيث لا يسمح بالانتقائية في التنفيذ لأي طرف من الأطراف الداخلية المتنازعة.

وإذا تصورت المعارضة بأنها ستدفع رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف للرضوخ الى شروطها، من خلال التهديد بالعودة الى ما قبل اتفاق الدوحة وهو ما بدأ اللبنانيون يلمسون بشائره في افتعال الأحداث الأمنية المتنقلة من العاصمة بيروت لتطال البقاع الأوسط والغربي والشوف والجبل وربما مناطق أخرى لا أحد يعرف متى وكيف، تكون واهمة وحساباتها خاطئة، لأن الدولة برئاسة رئيس الجمهورية لن تسمح بإعادة عقارب الساعة الى الوراء، ولن تمنح المعارضة هذه الفرصة لكي تخرب اتفاق الدوحة، والأصح تنقلب عليه، وتستعيد المبادرة التي اعتقدت أنها امتلكتها بعد اجتياح بيروت.

قلنا منذ الأسبوع الأول للتكليف إن أزمة التأليف ليست أزمة إجرائية ولا أزمة وزارات سيادية ووزارات خدماتية، ولا أزمة مخاصصة، وقد ثبت صحة هذا القول عندما وضع الرئيس المكلّف المعارضة أمام خيارات مفتوحة بالنسبة الى الوزارات السيادية والخدماتية، أي أنه خيّرها في أن تختار إحدى الوزارتين السياديتين الباقيتين بعد إعطاء وزارتي الداخلية والدفاع الى رئيس الجمهورية تطبيقاً لاتفاق الدوحة ولمفهوم الحياد الحقيقي.

قلنا يومذاك إن الأزمة هي أزمة سلطوية بمعنى أن المعارضة لا تريد المشاركة في الحكومة كما كانت تدعي بل تريد الاستئثار بالسلطة من خلال إمساكها بالمفاصل الأساسية في الحكومة، وإلا فإنها لن تسمح للرئيس السنيورة بأن يشكل حكومته، وما يحصل على مرأى ومسامع جميع اللبنانيين يؤكد صحة هذه المقولة، وهي أن المعارضة تصرّ على الاستئثار بالسلطة تطبيقاً لنظريتها القديمة التي تقول بإعادة تكوين السلطة على مقاسها.

الدستور

٦/١٨

خيري منصور

خاطرة: كوميديا القطاع العام وتراجيديا الخصخصة

لا أحد يستطيع أن ينكر المكاسب الشعبية التي حققتها تجارب القطاع العام في عدة أقطار عربية خصوصا بعد أن ودعها العرب الى غير رجعة وكانوا على موعد مع هذه الخصخصة التي أنعمت عليهم بما يحسدون عليه من الجوع والعري والتشرد بحيث أحرقت مراحل ، وما كان سيتحقق خلال قرن تحقق خلال عقد واحد..

ولا يليق بمشاهد الطوابير وكوميديا القطاع العام في الوطن العربي شيء أكثر من ذلك الذي كتبه الشاعر الروسي يفتشنكو في كتابه الشاعر في الثلاثين فقد رسم بالكتابة وبالفحم لا بالطباشير مشاهد كاريكاتورية من الحقبة الستالينية ، قال مثلاً انه شاهد امرأة تجاوزت الثمانين تقف في طابور وحين سألها عن السلعة التي توزع اجابته بأنها لا تعرف ، ثم فوجئت أن تلك السلعة هي مقعد مرحاض ، ولم تفوت الفرصة ، فقد حملتها على ظهرها الذي انحنى وأوشك أن ينكسر ، لكنها لم تفرط بالغنيمة.

وهذا ما شاهدناه بأم العين في ثلاث عواصم عربية على الأقل ، طوابير ، وساعات طويلة من الانتظار ، وأخيراً دجاجة أو سمكة فسد رأسها قبل أن تصل الى السلة التي تنتظرها.

عرب القطاع العام ، حلموا لثلاثة عقود بالهاتف والتلفزيون الملون وأخيراً الستالايت ، وحين فتحت لهم الأبواب سواء عن طريق حاكم محلي أو محتل ، اندلعوا من القماقم لتسديد مديونيات الاستهلاك ، وأمامهم بضع سنوات من الشراء والتسوق ومقارنة السلع قبل أن يفطنوا الى ما حل بهم من دمار.

في زمن القطاع العام كان المحظوظون ممن يسافرون خارج بلادهم يعودون وقد ناءت جيوبهم وكواهلهم بالمراوح والمسجلات والكاميرات وسائر محاصيل التكنولوجيا التي طالما سال لعابهم عليها وهم يقلبون المجلات أو يشاهدون التلفزيون ، ولم يظهر في تلك الأيام يفتشنكو واحد يفتضح هذه الكوميديا التي سرعان ما تحولت الى تراجيديا فسقطت أوطان ، ودالت دول وتشرد الملايين لمن تعاملوا مع واقعهم السياسي باستخفاف أو على طريقة المتسولين من وجبة الى وجبة..

وحين حلت الخصخصة حسب وصفاتها العربية العجيبة مكان القطاع العام ، وجد العربي نفسه وقد حفر سنوات في جدار زنزانة لتفاجئه زنزانة أضيق منها وأشد رطوبة وأوطأ سقفاً.

وما ندفع ثمنه الآن ، وقد أضيف اليه الربا السياسي والثقافي هو عقود من التخبط والمراوحة في دائرة اتضح أن محيطها صفر ، والأصفار غير قابلة للجمع ، لأن مليوناً أو عدة مليارات منها هي صفر في نهاية المطاف.

والمفارقة ، هي ان القطاع العام الذي بيع في المزاد أو خصخص حتى الاخصاء بقيت منه منظومة قيم ومفاهيم ولا تزال تمارس نفوذها ، وانتقلت العدوى الى الجميع لأن منطق الحزب الواحد هو ما يتحكم بالبنية الباتريركية للنظام السياسي العربي،

العربية
من قطر إلى العرب ومن العرب إلى العالم

٦ /١٨

دانييل كون بينديت

ترجمة :ابراهيم محمد علي

توسيع الاتحاد الأوروبي كان سبباً في عدم ترسيخ المؤسسات

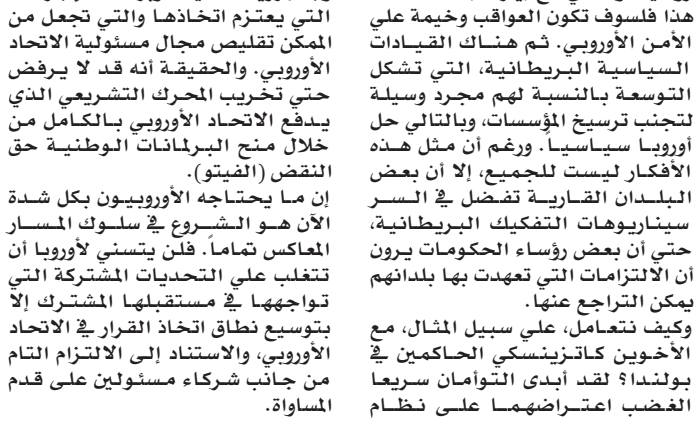

تُري هل أصبح فقدان الذاكرة جزءاً لا يتجزأ من مهنة السياسة إذا ما تحدثنا عن معاهدة إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي من المقرر أن ينتهي إعدادها في شهر نوفمبر-تشرين الثاني، فإن الأحداث الأخيرة توحي بأن فقدان الذاكرة يلعب هنا دوراً رئيسياً.

دعونا نختبر هذا "المرض" الذي يقود بعض زعماء الاتحاد الأوروبي إلى نسيان حتي الماضي القريب. رغم انشغال هؤلاء الزعماء بالشئون السياسية الداخلية، إلا أنهم لا يتورعون عن استغلال أوروبا ككبش فداء لتجنب نقل الأخبار السيئة إلى مواطنيهم. حتي أن بعض الزعماء يظهرون ميولاً انفصالية تثير المخاوف والإحباط بين ناخبيهم. ليس من المدهش إذا أن يرفض العديد من مواطني الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل يترددون، في تبني القضية الأوروبية.

إن هذا الشكل من أشكال الابتزاز السياسي قد يسفر عن الفوز في الانتخابات، إلا أنه يخرب أي فرصة لممارسة السياسة أو فهمها باعتبارها عملية قد تساهم في التنمية العالمية.

ولنتأمل هنا غوردون براون رئيس وزراء بريطانيا الجديد، الذي يرى أن العولمة تجرد المشروع الأوروبي من أي مغزى.

إنه ذلك النوع من أحلام اليقظة السياسية التي من شأنها أن تمنع الاتحاد الأوروبي في الواقع من التأقلم مع التغيير، وتسلبه القدرة على إيجاد الحلول للتحديات التي تفرضها العولمة.

من يمن الطالع أن البرامج السياسية الصريحة المناهضة لأوروبا ليست هي القاعدة، على الأقل حتي الآن. والحقيقة أن معاهدة الإصلاح الجديدة إذا ما دخلت حيز التنفيذ في عشية انتخابات البرلمان الأوروبي للعام ٢٠٠٩، فلسوف تضطر كل دولة من الدول الأعضاء إلي توضيح موقفها وتبريره.

إن هذه المعاهدة سوف تشكل ضرورة أساسية ليس فقط فيما يتصل بالأداء السليم للمؤسسات الأوروبية بل وأيضاً من أجل المزيد من "ترسيخ" هذه المؤسسات وهو ما يدعو إليه العديد من الناس دون أن يكونوا راغبين بالضرورة في إنجازه. ولكن بفضل "التعاون المعزز" لن يصبح بإمكان الدول العنيدة أن تعترض طريق هؤلاء الذين يسعون إلي إحراز التقدم، إلا إنها قد تلجأ حتي إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي و"تحرير" أنفسها من قيوده، وربما يتم ذلك باللجوء إلى الاستفتاء العام.

ثم هناك هؤلاء الذين يعتقدون أن توسعة الاتحاد الأوروبي كانت سبباً في منع "ترسيخ" مؤسساته، وأولئك الذين لا يبالون لا بالماضي ولا المستقبل، ويزعمون أن اللحاق بالمستقبل يتطلب التخلي عن الماضي. ولكن من منا يستطيع أن يجزم بالهيئة التي لابد وأن يتبناها الاتحاد الأوروبي حتى يتمكن من التغلب علي التحديات التي قد تواجهه خلال الخمسين أو المائة عام القادمة.

لقد أظهرت قضايا مثل تغير المناخ وإمدادات الطاقة بالفعل عبث المبادرات الوطنية المنعزلة والأهمية البالغة لترسيخ وتوسعة الاتحاد الأوروبي. وبعد المعاناة بسبب انقطاع إمدادات النفط والغاز في أعقاب النزاعات بين روسيا وأوكرانيا ثم بين روسيا وبيلاروسيا، أدركت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أخيراً أن بقاءها يعتمد على قدرتها على تنويع مصادر الطاقة.

مما لا شك فيه أن المزيد من توسع الاتحاد الأوروبي سوف يصب في مصلحة تركيا، وفي مصلحة أوروبا أيضاً. ففضلاً عن الدور البناء الذي تستطيع تركيا أن تلعبه، وبصورة خاصة في الشرق الأوسط، لا ينبغي لنا أن نتغافل عن الأهمية الحيوية لعضوية تركيا فيما يتصل بمسألة الطاقة. فضلاً عن ذلك فإن ضم تركيا إلى الاتحاد من شأنه أن يبرهن علي ثبات وتماسك الاتحاد الأوروبي سياسياً، بينما سيشكل خطوة نوعية نحو اكتمال المشروع الأوروبي.

قد تكون مثل هذه الاعتبارات بلا معني في نظر الساسة من أمثال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. ولكن ماذا لو تخلت تركيا عن طموحاتها الأوروبية وتحالفت إستراتيجياً مع روسيا أو حتي مع إيران إذا ما حدث هذا فلسوف تكون العواقب وخيمة علي الأمن الأوروبي. ثم هناك القيادات السياسية البريطانية، التي تشكل التوسعة بالنسبة لهم مجرد وسيلة لتجنب ترسيخ المؤسسات، وبالتالي حل أوروبا سياسياً. ورغم أن مثل هذه الأفكار ليست للجميع، إلا أن بعض البلدان القارية تفضل في السر سيناريوهات التفكيك البريطانية، حتي أن بعض رؤساء الحكومات يرون أن الالتزامات التي تعهدت بها بلدانهم يمكن التراجع عنها.

وكيف نتعامل، علي سبيل المثال، مع الأخوين كاتزينسكي الحاكمين في بولندا؟ لقد أبدى التوأمان سريعا الغضب اعتراضهما على نظام التصويت الذي تقترحه معاهدة الإصلاح لمجلس الوزراء، ثم سرقا الأضواء من البابوية بتصريحاتهم المناهضة للمثليين، وهي التصريحات التي قد تستبعد أي احتمال لدمج ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق في القانون المحلي البولندي. وقد يكون الرئيس فلاديمير بوتن الشخص الوحيد الذي يرحب بمثل هذا الانشقاق عن مجتمع القيم الأوروبية.

في هذا المناخ، ما زال رئيس الوزراء الهولندي بيتر بالكينيدي ثابتاً على رفض المعاهدة الدستورية التمهيدية للاتحاد الأوروبي والتي رفضتها بلاده في العام ٢٠٠٥، وهو يسعي جاهداً إلى الفوز بالتأييد من جانب بريطانيا، وجمهورية التشيك، وبولندا للإجراءات التي يعتزم اتخاذها والتي تجعل من الممكن تقليص مجال مسئولية الاتحاد الأوروبي. والحقيقة أنه قد لا يرفض حتي تخريب المحرك التشريعي الذي يدفع الاتحاد الأوروبي بالكامل من خلال منح البرلمانات الوطنية حق النقض (الفيتو).

إن ما يحتاجه الأوروبيون بكل شدة الآن هو الشروع في سلوك المسار المعاكس تماماً. فلن يتسني لأوروبا أن تتغلب علي التحديات المشتركة التي تواجهها في مستقبلها المشترك إلا بتوسيع نطاق اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، والاستناد إلى الالتزام التام من جانب شركاء مسئولين على قدم المساواة.